

تكلفة الجريمة واثرها على التنمية

من قبل: د. فيان سليمان الصالحي

تعتبر الجريمة ذات تكاليف كبيرة في أي مجتمع من المجتمعات، وهذه التكاليف باهظة ليس فقط من حيث الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية وإقامة النزلاء بها، بل كذلك من حيث النفقات والأجهزة والآليات والمختبرات.

والجريمة من جوانب أخرى تعتبر ذات تكلفة أكثر خطورة على المجتمع إذا ما نظرنا إلى نتائجها السلبية وآثارها المدمرة من النواحي الإنسانية والاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

الجريمة هي السلوك الانساني المحظور الذي يخل بامن المجتمع وسلامته او هي كل فعل او تصرف او امتناع حرمة المشرع وقرر له العقوبة المناسبة

انواع الجريمة

تقسم الى الانواع التالية :

1- جرائم عمدية

2- جرائم غير عمدية

ومن حيث جسامة الجرائم تقسم الى :

1- جنایات 2- جنح 3- مخالفات

وان العقوبات الجنائية هي :

1- الاعدام

2- الاشغال الشاقة

3- الاعتقال المؤبد

4- الاشغال الشاقة المؤقتة

5- الاعتقال المؤقت

اما العقوبات :

1- الحبس 2- الغرامة 3- الربط بكفالة

تكلفة الجريمة

التكلفة في العرف المحاسبي :

هي تلك النفقة التي تهدف من وراءها الحصول على الايراد او العائد وان التكلفة التي لاتحقق ايرادا تعتبر خسارة .
والتكلفة ليست مفهوما مجردا من اي اعتبارات اجتماعية او اقتصادية .

فالتكلفة الاجتماعية : هي تلك الاعباء او التضحيات الاجتماعية التي يتحملها الاقتصاد القومي في مجموعة لتحقيق غرض معين وبالتالي فان النفقات التي تنفقها الدولة بهدف القضاء او الحد من اثار الجريمة على المجتمع هي تكلفة اجتماعية او قومية .

ان مكافحة الجريمة ليست من السهل على الدولة القيام بها مع انها من صميم واجباتها وترصد لها اموال طائلة والامكانات من اجل تحقيق هذا الهدف .

تكلفة الجريمة

ان تكلفة الجريمة هي تلك الاضرار الاقتصادية والاجتماعية التي تسببها الجريمة بصفة عامة مضافا اليها جميع النفقات والاعباء التي تتحملها الدولة لغرض مكافحتها والحد من اثارها ويشمل جميع نفقات القضاء والشرطة والسجون ويجب ان نميز بين ثلاثة انواع من التكلفة :

1- الخسائر والاضرار التي تلحق بالدخل القومي الناتجة عن السلوك الاجرامي لبعض الافراد والهادفة الى اتلاف ممتلكات الدولة وتعطيل امكاناتها المادية والاجتماعية والانتاجية .

2- النفقات التي تتحملها الدولة عن الاجهزة التي تتولى مكافحة الجريمة والحد من اثارها والوقاية منها وهي اجهزة العدالة والشرطة والسجون وما الى ذلك .

3- الخسائر الناجمة عن تعطيل فئة كبيرة من المجتمع وهم المجرمون الذين صدرت بحقهم احكام السجن .

1- تكلفة الجريمة بالنسبة للاقتصاد العام :

-تكلفة ضبط الجريمة وفيما يتعلق بادرارة العدالة والسجون

-الاعمال الاجرامية ضد الاقتصاد العام

-البحوث العلمية والدراسات

-المنع اي اجراءات الوقاية من الجريمة

2- تكلفة الجريمة بالنسبة للضحايا

-تكلفة الجريمة ضد الافراد

-تكلفة الجرائم التي تنطوي على اتلاف الممتلكات

-تكلفة الجرائم التي تنطوي على نقل الممتلكات

-جرائم التزوير والآخرى

-

-

-

3- تكلفة الجريمة المباشرة بالنسبة للمجتمع

-تكلفة بالنسبة للجرائم ضد الاموال العامة

-تكلفة الجرائم ضد الافراد

-تكلفة اتلاف الممتلكات

4- المكاسب من الجريمة :

-الاتجارفي الافراد والدعارة

-الاتجارفي المخدرات

-جرائم نقل الممتلكات

1- منع الجريمة قبل وقوعها

2- ضبط الجريمة والقبض على فاعليها وارسالهم للجهات المختصة

وفي كلا الحالتين يحتاج الى توفير اقصى الامكانات البشرية والمادية والعلمية المتطورة .

- 1- الخسائر المالية المباشرة التي تلحق ضحايا الجرائم في النفس والاموال
- 2- نفقات التدابير الوقائية واجراءات المحافظة على الامن العام
- 3- نفقات التامين والاجور التي يفقدها المجرمون والمحبوسون والمجني عليهم
- 4- عبء الاعانات الاجتماعية التي تدفعها الدولة لاسر المسجونين
- 5- وهذه التكاليف هي تكاليف مادية بحتة وبجانبتها تكاليف معنوية عديدة هي الخوف والقلق الذي يؤديه انتشار الجريمة